



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات: العدد العشرون

يونيو 2021

إعداد:

د. هبة عبد المنعم د. سفيان قعلول

نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العامة

- بداية من أفكار ابن خلدون وصولاً إلى جائحة كوفيد-19: ديناميكية غايات العقد الاجتماعي ضرورة لمواكبة دور الدولة لطموحات الشعوب.
- فرضت جائحة كورونا تحول الحكومات إلى عقد اجتماعي جديد يركز على حماية الوظائف وضمان العدالة الاجتماعية وتقليل أوجه عدم المساواة ودعم التعافي المستدام.
- الحكومات العربية تبنت في ضوء العقد الاجتماعي الجديد حزم للتحفيز بلغت قيمتها 281 مليار دولار، 49 في المائة منها تحملتها الموازنات العامة بهدف دعم الأسر والأفراد وتعزيز مرونة وديناميكية الاقتصادات العربية.
- تعزيز آليات التواصل وزيادة المشاركة المجتمعية ضرورة لضمان دعم المواطنين لمؤسسات الدولة في سعيها لتحقيق غايات العقد الاجتماعي الجديد.
- إشراك القطاع الخاص في تحقيق الغايات الوطنية في إطار المسؤولية المجتمعية من شأنه تحقيق التماسك الاجتماعي وزيادة مصداقية العقد الاجتماعي وتخفيف الضغوطات على الموازنات العامة.
- الانضباط المالي والاستدامة المالية ركيزة أساسية لتعزيز قدرة المالية العامة على تعبئة الموارد لتلبية استحقاقات العقد الاجتماعي الجديد.

مقدمة:

تضمن كتابه "مقدمة ابن خلدون" الذي نشر في عام 1377، فصلاً كاملاً بعنوان "التجارة مع السلطان مضره بالرعايا مفسدة للجباية"²، تعرض فيه لمخاطر تدخل الدولة في الإنتاج، على نحو مماثل لأفكار دعاة الخصخصة التي ظهرت في نهاية السبعينيات من القرن العشرين. في المقابل، يجب ألا ننسى كذلك أن غياب دور الدولة كان سبباً في فشل عدد من الأنظمة الاقتصادية خلال العقود السابقة. بالتالي فما يجب التركيز عليه هو الشكل الأمثل لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

هذه العلاقة التي تربط وتجمع ما بين الدولة والمواطن درج المفكرون على تسميتها بما يُعرف "بالعقد الاجتماعي" (Social Contract). فالدولة وفق هذا العقد مطالبه بالعمل على تلبية بعض الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها تختلف من حقبة لأخرى ومن دولة لأخرى. والمواطن من جهة أخرى وفي إطار هذا العقد الاجتماعي يلتزم بالمشاركة المجتمعية لتحقيق المستهدفات القومية التي يسعى المجتمع إلى بلوغها كل بحسب دوره، وهو ما يساعد في

شهد دور الدولة على مدى القرون الماضية العديد من التحولات بما يتلاءم مع طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفكر الاقتصادي السائد في كل عصر من العصور. تراوح هذا الدور ما بين دعاة حصر دور الدولة في تهيئة السبل الكفيلة بنجاح النظم الليبرالية القائمة على الحرية الاقتصادية (في إطار ما دعا له آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" في عام 1776)، وما بين دعاة تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي بما يفرضه ذلك من مشاركتها في أنظمة الإنتاج والتوزيع (في إطار الفكر الاشتراكي الذي روج له كارل ماركس في كتابه "رأس المال" في عام 1867).

بدايةً لا بد من الإشارة إلى أن الحديث عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي ينصب بالأساس على الآليات الكفيلة بترشيد دور الدولة وتحسين أدائها وليس مناقشة مدى أهمية وجود دور للدولة في الحياة الاقتصادية من عدمه¹. فتدخل الدولة السافر في الحياة الاقتصادية له العديد من المثالب التي سبق للمفكر العربي ابن خلدون التحذير منها في القرن الرابع عشر حيث

² ابن خلدون، (1377). "مقدمة ابن خلدون".

¹ حازم الببلاوي، (1998). "دور الدولة في الاقتصاد"، دار الشروق، الطبعة الأولى.

مجمله على ضمان تحقيق التماسك الاجتماعي "Social Cohesion" الذي يعد الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

تتباين غايات العقد الاجتماعي ما بين الدول النامية والمتقدمة، فلطالما انصبت غايات العقد الاجتماعي في الدول النامية بشكل عام على تحسين مستويات التنمية خلال العقود الماضية، في حين انصبت غايات العقد الاجتماعي في الدول المتقدمة على قيام الدولة بدور أساسي لتعزيز مستويات رفاهية شعوب هذه الدول، والتي عرفت فيما بعد بـ"دول الرفاه" (Welfare states).

جائحة كوفيد-19 والحاجة إلى عقد اجتماعي جديد

رغم تعدد وتباين غايات العقد الاجتماعي ما بين دول العالم، إلا أن كلا من المجموعتين من الدول قد شهدتا تحولاً ملموساً ومشاركاً في غايات العقد الاجتماعي في أعقاب انتشار جائحة كوفيد-19 خلال عامي 2020 و2021، حيث أعادت الجائحة الاعتبار لدور الدولة بشكل عام.

في ظل فقدان غير المسبوق لفرص العمل الذي بلغ وفق تقديرات منظمة العمل الدولية لنحو 225 مليون وظيفة بدوام كامل عام 2020⁽³⁾، وارتفاع عدد السكان تحت خط الفقر بنحو 130 مليون نسمة خلال العام الماضي، وخسارة العالم لمكاسب عقود من التنمية البشرية نتيجة التراجع المسجل في مستويات التعليم والصحة والدخول، وزيادة مستويات عدم المساواة بمختلف صورها وأشكالها خاصة في ظل تأثير سبل عيش ما يقدر بنحو 1.3 مليار عامل يمثلون ما يقرب من نصف القوى العاملة في العالم⁽⁴⁾، اتجهت حكومات دول العالم إلى تبني حزم مالية ونقدية ضخمة قدرت قيمتها بنحو 14 تريليون دولار للإبقاء على الوظائف، ومساندة مؤسسات الأعمال، ودعم التعافي الاقتصادي.

فرضت هذه الأزمة عودة دور الدولة بقوة في عدد من المجالات، تمثل أبرزها في ضمان أقصى مستويات للمُنعة الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة الجائحة مع ما يفرضه ذلك من وجود دور فاعل للدولة في الإبقاء على الوظائف وتعزيز دور شبكات الحماية الاجتماعية، وزيادة مستويات مرونة وديناميكية القطاعات الاقتصادية في مواجهة الجائحة مع ما يستلزمه ذلك من الدفع باتجاه تسريع وتيرة التحول الرقمي. اتسع نطاق هذه الحزم ليشمل العديد من التدخلات التي استهدفت ضمان توفير السلع والخدمات الأساسية للمواطنين، وتأجيل سداد مدفوعات الديون للأفراد والشركات

للمؤسسات المالية، وضمان رواتب العاملين في القطاع الخاص، وفي بعض الدول امتدت مظلة الحماية من فقدان الوظائف لتشمل كذلك العاملين في القطاع غير الرسمي، وغيرها من السياسات الأخرى التي نُفذت للحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

هذه التدابير لحماية الأفراد والشركات كانت بمثابة إحياء بارز لدور الدولة القوي لتشكل في مجملها ملامح لعقد اجتماعي جديد يتم في إطاره تقاسم المخاطر والمكاسب بين المواطنين ومؤسسات الدولة المختلفة. في إطار هذا العقد الاجتماعي الجديد الذي طُبق على نطاق واسع، وفي ظل حركة عالمية شبه الجماعية للحفاظ على الأرواح وسبل العيش، لعبت تدخلات الدولة المختلفة ومن أبرزها شبكات الحماية الاجتماعية دوراً غير مسبوق لدعم الأفراد على اختلاف أدوارهم (عمال، مستهلكين، منتجين، مقترضين، مستثمرين،.... إلخ).

ففي هذا الإطار، وفي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، ارتفع متوسط الدخل المتاح للإنفاق بفضل التحويلات والتدابير الموجهة لدعم الطلب الكلي بنسبة 8 في المائة في الربعين الأول والثاني من عام 2020 على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 10 في المائة في نفس الفترة. كما منحت نظم الإبقاء على الوظائف المطبقة في أوروبا مثل نظام العمل المؤقت (Kurzarbeit) في ألمانيا، ونظام البطالة المؤقتة (Chômage Partiel) في فرنسا الأمن المالي للموظفين للنجاة من الأزمة من خلال حماية وضعهم الوظيفي. في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أوروبا بنسبة 14 في المائة بين الربع الأخير من عام 2019 والربع الثاني من عام 2020، لم ترتفع البطالة إلا بنسبة محدودة بلغت 3 في المائة بفعل حزم التحفيز الحكومية التي خففت من الأثر الاقتصادي للجائحة.

كذلك مكنت نظم الحماية الاجتماعية المطبقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو 50 مليون عامل، أو حوالي واحد من كل أربعة من العاملين في دول المنظمة من الاحتفاظ بوظائفهم. على الرغم من كون العديد من هذه النظم كانت مستخدمة من قبل، إلا أن نطاق شموليتها اتسع بشكل غير مسبوق في أعقاب جائحة كوفيد-19 ليشمل عشرة أضعاف المشمولين في هذه الأنظمة مقارنة بالأزمة المالية

⁴ WEF, (2020). "Normal wasn't working" - John Kerry, Phillip Atiba Goff and others on the new social contract post-COVID", June.

³ ILO, (2021). "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition Updated estimates and analysis".

على الرغم من التحول البارز في نماذج العقد الاجتماعي التي شهدته دول العالم في أعقاب جائحة كوفيد-19، ومن أهمية هذا التحول لضمان التماسك الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن استدامة هذه النماذج بحد ذاتها أمراً غير ممكناً في ضوء الكلفة غير المسبوقة لتبني هذه البرامج ممثلة في ارتفاع مستويات المديونية العالمية بنحو 24 تريليون دولار العام الماضي لتصل إلى 281 تريليون دولار تمثل نمو 355 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يعني ذلك ارتفاع في مستويات المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 35 نقطة مئوية بما يفوق الارتفاع المسجل في مستويات المديونية نتيجة الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و2008 البالغ نحو 10 و15 نقطة مئوية على التوالي⁷.

جاء نصف الارتفاع المسجل في مستويات المديونية العالمية كنتيجة للمديونيات الحكومية جراء التوسع في حزم التحفيز الهادفة إلى احتواء الآثار السلبية لانتشار الفيروس ودعم الإنفاق الاجتماعي في إطار العقد الاجتماعي الجديد المُشار إليه، فيما جاءت باقي الزيادة المسجلة في المديونية نتيجة الارتفاع في ديون الشركات والبنوك⁽⁸⁾.

كنظرة مستقبلية، من المتوقع أن تتمخض الأزمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها العالم نتيجة جائحة كوفيد-19 عن عقد اجتماعي جديد أكثر صلابة واستدامة وشمولاً يراعي اعتبارات العدالة في توزيع الفرص الاقتصادية واستدامة مقومات النمو، تسعي الدولة من خلاله إلى تلبية واحترام كافة حقوق الإنسان، وضمان العمل اللائق، والحد من كافة أوجه عدم المساواة، وضمان العدالة ما بين الأجيال، والتوازن في علاقة الإنسان بالبيئة والموارد المحيطة في إطار من المسؤولية الشفافية والالتزام المتبادل ما بين الحكومات ومواطنيها بالعمل لصالح المجتمعات الإنسانية.

التحولات في دور الدولة خلال العقود الأربعة الماضية في الدول العربية

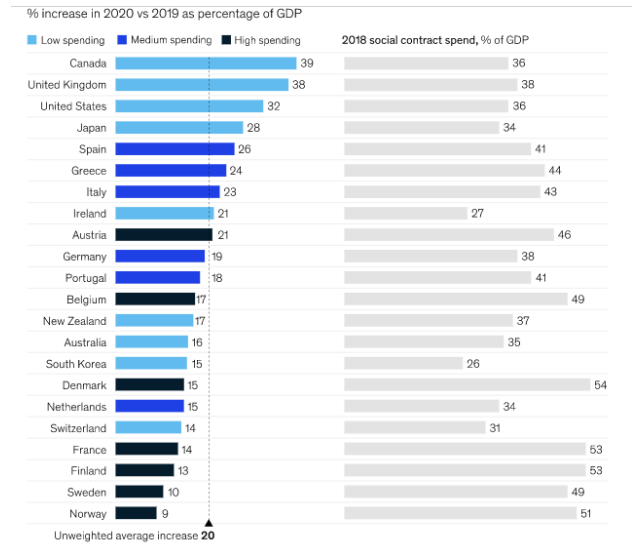
عبر العصور الماضية ورغم التحولات العديدة التي شهدتها فكرة "العقد الاجتماعي" في الدول العربية، إلا أنه يمكن التمييز ما بين أربع تحولات جديدة بالاهتمام في إطار العلاقة ما بين الدولة والمواطن في العقود الأربعة الماضية على النحو التالي⁹:

العالمية لعام 2008⁽⁵⁾. كان من بين التحولات البارزة في أعقاب جائحة كوفيد-19 التغيير الذي شهدته نماذج العقد الاجتماعي في الدول التي لطالما عُرفت بتدخلها المحدود في النشاط الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال اتجهت بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة إلى زيادة مستويات الإنفاق الاجتماعي في أعقاب الجائحة لمستويات فاقت بكثير تلك المسجلة في الدول المعهودة بارتفاع مستويات إنفاقها الاجتماعي وعلى رأسها الدنمارك، التي كانت تصنف سابقاً من بين الدول الأعلى من حيث الإنفاق الاجتماعي.

ففي عام 2020 وحده، زاد متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية بما يقرب من 6500 دولار وهو ما يفوق بكثير الزيادة المثيلة في نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي في حكومات دول الإتحاد الأوروبي البالغ ما يقرب من 2300 دولار في نفس الفترة⁽⁶⁾.

شكل رقم (1)
التغيير في الإنفاق على الجوانب ذات الصلة بالعقد الاجتماعي (2020-2019)



Source: Mckinsey & Company, (2021). "COVID-19 has revived the social contract in advanced economies—for now. What will stick once the crisis abates?", Jan.

⁸ International Institute of Finance, (2021). "Global Debt Monitor", Feb.

⁹ قد يكون الفصل الزمني الدقيق ما بين غايات هذه العقود بشكل دقيق أمراً صعباً في ضوء تداخل غايات العقد الاجتماعي ما بين العقود المختلفة، بالتالي فما يركز عليه هذا الموجز هو السمة الغالبة لكل عقد اجتماعي خلال كل فترة زمنية.

⁵ Mckinsey & Company, (2021). "The COVID-19 crisis has revitalized the social contract. For how long?", Jan.

⁶ Mckinsey & Company, (2021). "The COVID-19 crisis has revitalized the social contract. For how long?", Jan.

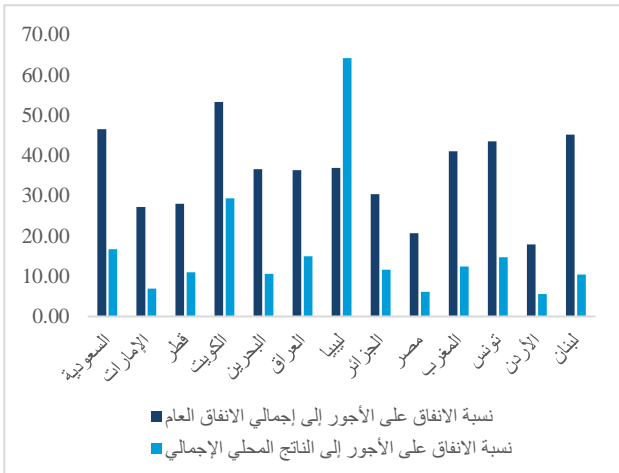
⁷ International Institute of Finance, (2021). "Global Debt Monitor", Feb.

من القرن الماضي تضمنت برامج لخصخصة مؤسسات القطاع العام، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتحرير العديد من القطاعات الاقتصادية والتجارة الدولية ونُفذ عدد من هذه الإصلاحات بدعم من المؤسسات الإقليمية والدولية. كما شمل جانب من هذه الإصلاحات نظم الخدمة المدنية من خلال إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الحكومية، ووضع سقف على المزيد من التوسع في التعيينات الحكومية، وربط الأجر بالإنتاجية في القطاع الحكومي في بعض الدول العربية.

رغم ذلك استمرت المالية العامة للدولة متأثرة بتبعات الإرث الثقيل للعقد الاجتماعي المُتبنى خلال تلك الفترة حتى وقتنا هذا ممثلاً في جمود هيكل الإنفاق العام في ظل استمرار ارتفاع عبء الأجور الحكومية خاصة في إحدى عشرة دولة عربية تستنفذ فيها الأجور الحكومية ما يفوق ربع مستويات الإنفاق الجاري، ما ينعكس بدوره على مستويات الإنفاق الرأسمالي، وعلى الحيز المالي الممكن للحكومات في هذه الدول استخدامه لدعم النمو الاقتصادي والتشغيل.

شكل رقم (2)

نسبة الإنفاق على الأجور إلى الإنفاق الجاري والنتائج المحلي الإجمالي (%)



بيانات عام 2019 لكل من: الإمارات، والكويت، والعراق، والجزائر.

بيانات عام 2020 لكل من: قطر، والبحرين، ومصر.

بيانات عام 2021: وفق الموازنات الأولية لكل من: السعودية، وليبيا، والمغرب، وتونس، والأردن، ولبنان.

المصدر: وزارات المالية في الدول العربية المعنية.

2. دور الدولة الداعم للقطاع الخاص والمُهيأ لبيئات الأعمال خلال الفترة (2010-1990)

في ضوء ما أسفر عنه العقد الاجتماعي المُتبنى في الفترة السابقة لعقد التسعينيات، تسارعت في الدول العربية وتيرة الإصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين

1. دور الدولة كموفر أساسي لفرص العمل وموظف للعمالة: الفترة منذ عقد الستينيات وحتى الثمانينيات من القرن العشرين (1960-1989)

انصب دور الدولة خلال الفترة منذ عقد الستينيات وحتى الثمانينيات من القرن العشرين على التدخل بشكل كبير في النشاط الاقتصادي من خلال تأسيس العديد من شركات القطاع العام التي توزعت في العديد من المجالات الإنتاجية والخدمية. استتبع ذلك بروز دور الدولة كموظف رئيس للعمالة خلال هذه العقود ما نتج عنه زيادة كبيرة في أعداد العاملين في القطاع العام سواءً في الدول العربية المستوردة للنفط أو المصدرة له والتي ركزت من خلال هذا العقد الاجتماعي على التوظيف في القطاع العام كآلية لتقاسم الربح الاقتصادي.

في ظل عدم ملائمة أنظمة الإدارة والتحديات التي واجهت العديد من مؤسسات القطاع العام خاصة تلك التي لم تعمل وفق آليات السوق، تراجعت مستويات إنتاجية وتنافسية هذه الشركات وزادت مديونياتها للقطاع المصرفي وللموازنة العامة للدولة. في المقابل، لعب القطاع الخاص خلال تلك المرحلة دوراً محدوداً في النشاط الاقتصادي في ظل الهيمنة الاقتصادية للدولة على أنشطة الإنتاج والتوظيف.

انعكست طبيعة العقد الاجتماعي المُتبنى خلال هذه المرحلة على هيكل الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة في العديد من الدول العربية مع ارتفاع نسبة الإنفاق على الأجور الحكومية والدعم العيني للعديد من السلع والخدمات ليشكل بذلك نسبة كبيرة من النفقات التشغيلية، وكذلك في انخفاض مستويات كفاءة الإنفاق الرأسمالي العام لاسيما فيما يتعلق بالاستثمارات التي نفذتها مؤسسات القطاع العام، بالتالي حدوث زيادة كبيرة في مستويات مديونيات الكثير من مؤسسات القطاع العام المتعثرة.

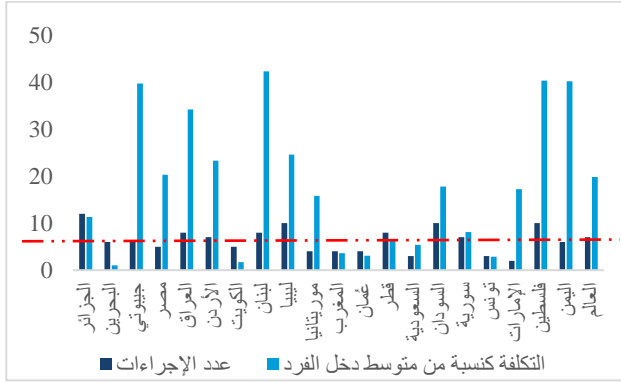
في المجمل، لم يؤت هذا العقد الاجتماعي ثماره المرجوة بالنسبة للمواطن في ظل تراجع مستويات الكفاءة الإنتاجية، وترهل مؤسسات القطاع العام، وارتفاع مستويات البطالة المقنعة، ومن ثم عدم القدرة على الاستمرار في توظيف المزيد من العمالة، وضعف مشاركة دور القطاع الخاص، وتوجه جانب كبير من الدعم الحكومي للسلع والخدمات إلى صالح الفئات غير المستحقة، وعدم توفر حيز مالي مناسب للمزيد من الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، والخدمات العامة الداعمة للنمو والموفرة لفرص العمل.

في ظل التحديات التي واجهت العقد الاجتماعي في هذه الفترة استلزم الأمر توجه العديد من الحكومات العربية إلى تبني إصلاحات اقتصادية خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات

المتوسط العالمي، كما لم تستطع نظم التعليم مجاراة احتياجات سوق العمل من حيث جودة مخرجات العملية التعليمية، ومن ثم واجهت الاقتصادات العربية تحديات تتعلق بمستويات الإنتاجية والتنافسية.

شكل رقم (3)

عدد الإجراءات اللازمة لبدء ممارسة الأعمال وتكلفتها كنسبة من متوسط دخل الفرد (2020) (%)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

3. دور الدولة في ضمان عدالة نفاذ كافة المواطنين إلى الفرص الاقتصادية خلال الفترة (2011-2019)

أصبح واضحاً بداية من العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أن نماذج العقد الاجتماعي السابقة التي تبنتها الدول العربية لم تنجح بشكل كبير في تلبية طموحات مواطني الدول العربية لعدد من الأسباب لعل من أهمها وكما سبق الإشارة عدم نجاح هذه النماذج في ضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية ما بين كافة المواطنين، وفي ضمان النمو الشامل والمستدام في عدد من الدول العربية.

كما تجسد ذلك في عدم نجاح هذه النماذج في توفير فرص العمل اللائق للمزيد من الشباب المتدفقين إلى سوق العمل، وفي الانفصال بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم، وتراجع مستويات التنمية البشرية في عدد من الدول العربية، واتجاه معدلات الناتج الممكن الوصول إليه نحو الانخفاض على مستوى الدول العربية، بما يعكس التحديات التي تواجه الدول العربية على صعيد التوظيف الأمثل للموارد، وكذلك تراجع مستويات الإنتاجية والتنافسية.

فخلال الفترة السابقة لهذا العقد، بقيت معدلات البطالة الإجمالية عند مستويات مرتفعة بلغت في المتوسط نحو 11 في المائة خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وزاد من حدة البطالة تركيزها في فئة الشباب بمعدل إجمالي بلغ نحو

والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين بهدف دعم القطاع الخاص وزيادة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل خاصة من خلال أدوات السياسة المالية المتمثلة في منح مشروعات القطاع الخاص مزايا وإعفاءات ضريبية لتأسيس المزيد من المشروعات وتوظيف العمالة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلى جانب تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى زيادة مستويات مرونة أسواق العمل وأسواق السلع والمنتجات. كما تحول اهتمام المالية العامة في إطار هذا العقد الاجتماعي إلى تشجيع تنفيذ المشروعات في إطار الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص بما يساعد على تخفيف عبء الإنفاق على الموازنة العامة للدولة ويوفر العديد من الفرص الجاذبة للقطاع الخاص للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وغيرها من المشروعات التي تساعد على تجاوز الاختناقات المؤثرة على جانب العرض الكلي من السلع والخدمات. كما انصب جانب ليس بالهين من هذه الإصلاحات على تهيئة بيئة الأعمال المواتية للقطاع الخاص من خلال سعي الحكومات العربية إلى خفض تكلفة ممارسة الأعمال وزيادة مستويات جاذبيتها وتنافسيتها. أسفر هذا العقد الاجتماعي عن زيادة في مستويات مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول العربية، وزيادة في مستويات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص سواء في الدول العربية المصدرة للنفط أو المستوردة له. فعلى سبيل المثال، ساعدت هذه الإصلاحات في زيادة ملموسة لنسبة مشاركة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي في السعودية من نحو 14 في المائة في المتوسط في عقد الثمانينيات من القرن الماضي إلى نحو 40 في المائة في المتوسط خلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين¹⁰.

رغم التحسن المسجل في النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية ممثلاً في زيادة مستويات مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة العقد الاجتماعي المُتبنى خلال تلك الفترة، إلا أن هذا التحسن لم يصاحبه تحسن مماثل أو بالقدر المأمول من مشاركة القطاع الخاص في التوظيف، كما لم يتم توزيع ثمار النمو المحقق بعدالة على كافة شرائح السكان، وهو ما انعكس سلباً على مستويات رضا المواطنين في عدد من الدول العربية على العقد الاجتماعي المطبق آنذاك.

من جانب آخر، لم تؤت الإصلاحات المنفذة لتحسين بيئة الأعمال أكلها في عدد من الدول العربية، وهو ما يمكن استنتاجه من انخفاض عدد الدول العربية التي تمكنت في آن واحد من خفض عدد الإجراءات المطلوبة لبدء ممارسة الأعمال وتكلفتها كنسبة من متوسط دخل الفرد إلى خمس دول عربية فقط دون

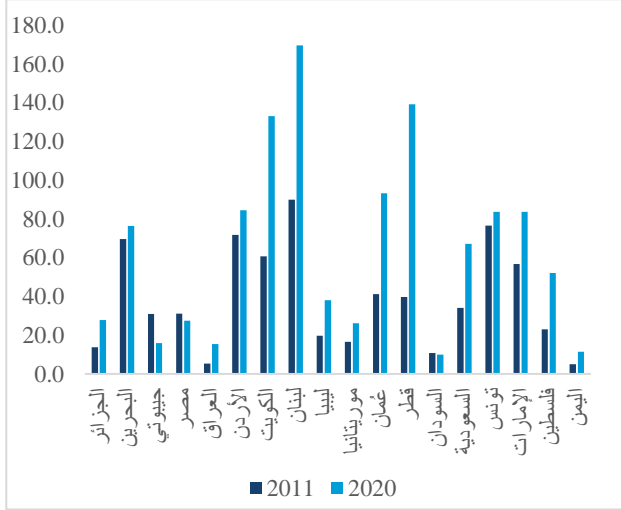
¹⁰ الهيئة الوطنية للإحصاء، (2021). المملكة العربية السعودية.

التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي المشروط بنفاذ المستحقين للدعم إلى خدمات التعليم والصحة بهدف دعم رأس المال البشري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

كما انصب دور المالية العامة في هذا العقد على تقوية شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز الإنفاق عليها لاسيما بالاستفادة من الوفورات التي حققتها إصلاحات نظم الدعم السلمي. فعلى سبيل المثال، تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقتته مصر خلال الفترة (2016-2019) تخصيص 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم شبكات الحماية الاجتماعية بالاستفادة من الوفورات المالية المحققة في الموازنة العامة، من إصلاح نظم دعم الوقود.

شكل رقم (5)

نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2011-2020)



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي والبنك الدولي.

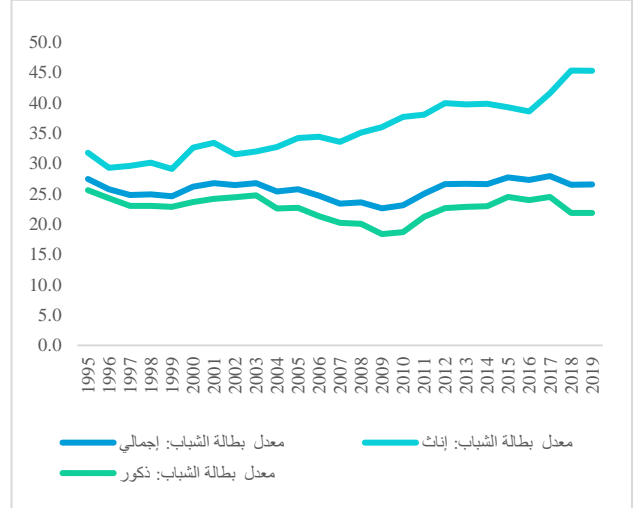
4. العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين: دور الدولة كداعم للمُنعة الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب جائحة كوفيد-19

كما سبق الإشارة وعلى نحو مماثل للتغيرات التي شهدتها فكرة العقد الاجتماعي على مستوى العالم في أعقاب جائحة كوفيد-19، شهد دور الدولة تنامياً واضحاً في الدول العربية بداية من عام 2020، حيث لعبت الحكومات العربية دوراً مهماً في التخفيف من حدة التبعات الاجتماعية الاقتصادية الناتجة عن الجائحة وتبنت حزم للتخفيف بلغت قيمتها 281 مليار دولار أمريكي حتى نهاية الربع الأول من عام 2021 بهدف دعم الأسر والشركات وتعزيز مرونة وديناميكية الاقتصادات العربية مول

27 في المائة، حيث سجلت معدلات بطالة الشباب الذكور نحو 25 في المائة والإناث نحو 33 في المائة في المتوسط خلال تلك الفترة، إضافة إلى تركيزها في فئة المتعلمين، والداخلين الجدد إلى سوق العمل، وأبناء الطبقات منخفضة ومتوسطة الدخل، بما يشير إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه أنظمة التعليم وأسواق العمل وعدالة نفاذ السكان إلى الفرص الاقتصادية في ظل العقد الاجتماعي السائد خلال تلك الفترة. بناءً على ما سبق، أدركت العديد من الدول العربية أهمية التحول نحو عقد اجتماعي جديد يلي طموحات شعوبها ويضمن عدالة توزيع الفرص الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بحق كافة السكان في النفاذ إلى خدمات الصحة والتعليم والإسكان وسوق العمل خاصة فيما يتعلق بالشباب والإناث ومحدودي الدخل.

شكل رقم (4)

معدل بطالة الشباب في الدول العربية (1995-2019)



المصدر: البنك الدولي.

في ضوء ما سبق، شهدت فكرة العقد الاجتماعي تحولاً في عدد من الدول العربية لتتمحور بالأساس خلال تلك الفترة على "دور الدولة في ضمان عدالة النفاذ إلى الفرص الاقتصادية". كما كان واضحاً في هذا السياق أهمية قيام الدولة بتشجيع دور القطاع المالي في تيسير فرص النفاذ للتمويل خاصة بالنسبة للإناث، والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو ما ساهم في عدد من الدول العربية في زيادة مستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

انعكس هذا التحول على دور المالية العامة التي ركزت في إطار هذا العقد الاجتماعي على منح حوافز وإعفاءات ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كذلك توجه جانب كبير من إصلاحات المالية العامة إلى إصلاح نظم الدعم السلمي من خلال تبني آليات دقيقة لاستهداف المستحقين، إلى جانب

49 في المائة منها من الموازنات الحكومية⁽¹¹⁾. تميز هذا العقد الاجتماعي وبخلاف العقود السابقة بتركيز دور الدولة على وجه الخصوص ومن خلال السياسة المالية على عدد من المجالات على النحو التالي:

- الإبقاء على الوظائف

شهد هذا العقد ولأول مرة على مدار العقود السابقة، تدخل غير مسبوق للدولة لدعم الإبقاء على الوظائف بشكل مباشر في القطاعين العام والخاص. في هذا السياق، ساهمت تدخلات الدولة في الإبقاء على الوظائف من خلال العديد من التدابير من بينها تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة على الشركات للقطاع المالي، وتقديم تسهيلات عديدة من قبل البنوك المركزية ووزارات المالية للشركات لتعزيز قدرتها على الوفاء بنفقاتها التشغيلية، لا سيما بند الأجور ورأس المال العامل، إضافة إلى قيام الحكومات في بعض الدول العربية بسداد مستحقات العاملين في القطاع الخاص بهدف الإبقاء على الوظائف خلال فترة انتشار وباء كوفيد-19، خاصة في الدول العربية التي يتوفر لديها حيز مالي.

ففي السعودية، قامت وزارة المالية من خلال برنامج "ساند" بدعم سداد 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة 9 مليار ريال. كذلك، ساهمت الإجراءات الحكومية المتبناة في البحرين في التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19 على قطاع الشركات من خلال دفع أجور البحرينيين المؤمن عليهم، وهو ما أسفر في الدولتين عن دعم التوظيف واحتواء الزيادة في معدلات البطالة الناتجة عن الجائحة.

- دعم الفئات الهشة

كذلك اتجهت الدول العربية وفي إطار هذا التحول في العقد الاجتماعي إلى تعزيز مستويات الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيع نطاق شموليتها بشكل كبير. من جانب آخر، انصبت كذلك تدخلات المالية العامة في عدد من الدول العربية التي تتسم بارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي والتشغيل على دعم العاملين في القطاع غير الرسمي من خلال ما يشبه برامج الدعم المعمم Universal basic Income (UBI) التي استهدفت فئة العمالة الموسمية، والعمالة في القطاع غير الرسمي ومنحها مساعدات اجتماعية شهرية خلال فترة انتشار الوباء على غرار ما تم تبنيه في بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب.

ففي مصر، وفي ظل مساهمة القطاع غير الرسمي بنحو 63 في المائة من العمالة، وما يتراوح بين 30 و40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 90 في المائة من المنشآت¹²، قررت الحكومة في إطار خطة شاملة لضمان الأمان والحماية الاجتماعية لهذه الفئة صرف علاوة استثنائية شهرية بقيمة 500 جنيه من الموازنة العامة للدولة لكل فرد من العمالة غير الموسمية المسجلة في قواعد بيانات مديريات القوى العاملة بالمحافظات.

في المغرب، قررت لجنة اليقظة الاقتصادية التي شكلت لصياغة التدابير المخصصة لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للوباء توسيع نطاق شمولية المستفيدين من برنامج الحماية الاجتماعية "راميد" ليشمل الأسر التي تعمل في القطاع غير الرسمي والتي تضررت دخولها جراء الجائحة بمنحها مساعدات شهرية تتراوح قيمتها بين 800 و1200 درهم، ممولة من صندوق محاربة جائحة كورونا الممول من الحكومة والقطاع الخاص¹³.

من جانب آخر، شملت تدخلات المالية العامة توجه الدولة بشكل مباشر لدعم الأنشطة الاقتصادية من خلال تقديم الضمانات المالية للقروض الممنوحة من المؤسسات المالية لعدد من القطاعات الاقتصادية سواء تلك المتأثرة بالأزمة (السياحة والطيران)، أو بعض القطاعات التي تدعم مستويات المرونة الاقتصادية (القطاعات الاقتصادية المساندة للتحويل الرقمي)، والمعززة لمستويات الناتج والتشغيل (قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بهدف تقوية الموقف المالي للشركات العاملة في هذه القطاعات وتمكينها من مواجهة الأزمة بدون الاستغناء عن العمالة.

- تشجيع التحويل الرقمي

كما انصب دور الدولة على تشجيع عملية التحويل الرقمي في الدول العربية على عدد كبير من الأصعدة خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الحكومية والتحول نحو الحكومات الذكية، وهو ما ترجمه على سبيل المثال توجه عدد من الدول العربية لتوسيع نطاق الخدمات الحكومية الإلكترونية في خطوة تستهدف زيادة مستويات كفاءة الخدمات وترشيد مستويات الإنفاق العام.

ففي هذا الإطار، سرت الإمارات -على سبيل المثال- من خططها لإجراء عملية إعادة هيكلة مؤسسية تم الاضطلاع بها

¹³ وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، (2020). " عملية الدعم المؤقت للأسر العاملة في القطاع غير المهيكلة المتضررة من فيروس كورونا : 2020/03/29".

¹¹ صندوق النقد العربي، (2021). "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، العدد الثالث عشر.

¹² سيرج، كينزي، (2020). " تأثيرات فيروس كورونا على القطاع غير الرسمي والفقر"، المركز المصري للفكر والدراسات الاقتصادية، مايو.

نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: نظرة مستقبلية لدور المالية العامة

تجددت في ضوء جائحة كوفيد-19 الدعوات إلى عقد اجتماعي توافقي يلبي طموحات الشعوب العربية تشارك في صياغته كافة شرائح المجتمع والمنظمات المدنية، وقطاعات الأعمال، وعقد اجتماعي احتوائي لا يستبعد أي فئة من فئات المجتمع، ويستهدف تحقيق غايات وطنية مشتركة تتمحور حول تحقيق مستويات نمو اقتصادي شامل ومستدام ومتوازن بيئياً يراعي حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، ويتضمن تحولاً جذرياً في معاملة الدولة لمواطنيها في إطار علاقة مؤسسية تحكمها المسؤولية والشفافية والنزاهة باتجاه ضمان العمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، والعدالة بين الأجيال وفئات المجتمع المختلفة.

لابد وأن تتم صياغة العقد الاجتماعي وفق عملية تشاركية تشمل كافة فئات المجتمع من خلال آليات قد تختلف من دولة إلى أخرى. فقد يصاغ من خلال الدساتير في الدول التي تسمح أنظمتها السياسية بذلك، ويُنص فيها على الأولويات الأساسية للمواطن التي يجب على الدولة أن تعمل عليها، ذلك على غرار الدستور المصري وعدد من الدساتير العربية الأخرى التي تنص على حق المواطنين في الحصول على مستويات لائقة من خدمات التعليم والصحة. ففي إطار الدستور المصري على سبيل المثال تلتزم الدولة في سياق الموازنة العامة للدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية¹⁵. أو قد تتم عملية صياغة العقد الاجتماعي الجديد في إطار سياقات أخرى، رغم ذلك يبقى الأهم أن يتم صياغة العقد الاجتماعي الجديد من خلال عملية مجتمعية تشاركية تجمع ما بين كافة فئات المجتمع والقطاع الخاص والشباب ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات المهنية من خلال سلسلة من الحوارات المجتمعية المعلنة في كافة وسائل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل التواصل الاجتماعي لضمان تأييد المواطنين لمؤسسات الدولة في إطار سعيها لتحقيق الغايات المنشودة للعقد الاجتماعي الجديد، وتحمل المواطنين للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تواجههم لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة على اختلاف أنواعها.

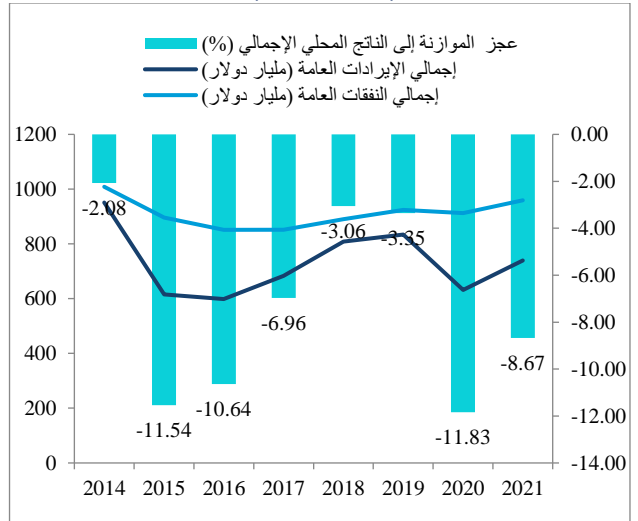
في المجمل، لابد وأن تُفضي عملية صياغة العقد الاجتماعي إلى تحديد الأولويات المجتمعية ودور الحكومة من خلال

مؤخراً، كان أحد أهدافها ضمان السرعة والمرونة في التكيف مع الوضع الجديد الذي فرضه انتشار جائحة كورونا بما يشمل إعادة هيكلة ودمج الوزارات والجهات لتقليل الإنفاق الحكومي وزيادة كفاءة الإنفاق العام. يشمل الهيكل الجديد إغلاق 50 في المائة من مراكز الخدمة الحكومية وتحويلها إلى منصات رقمية في غضون عامين، فضلاً عن دمج حوالي 50 في المائة من الجهات الاتحادية مع هيئات أو وزارات أخرى¹⁴.

رغم توافق هذا التغيير في ملامح العقد الاجتماعي لدول المنطقة العربية مع طموحات وتطلعات المواطنين في أعقاب جائحة كوفيد-19، إلا أن ذلك الاقتراب قد جاء على حساب اعتبارات استدامة أوضاع الموازنات العامة في عدد من الدول العربية التي كانت قد نجحت في السابق في تنفيذ إصلاحات لتحقيق الانضباط المالي والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام تكلفت في مجملها بانخفاض نسبة عجز الموازنة العامة المُجمعة للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11 في المائة في عام 2015 إلى حوالي 1.6 في المائة في عام 2019، وذلك قبل أن تتفجر نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.4 في المائة في عام 2020 بما يعكس العبء المالي الكبير الذي تحملته الموازنات العربية للتخفيف من حدة الركود الناتج عن الجائحة على الأفراد والشركات.

شكل رقم (6)

نسبة عجز الموازنة المُجمعة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2014-2021)*



* بيانات أولية.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

¹⁵ دستور مصر، (2013). "المادة التاسعة عشرة".

¹⁴ Khoori, Y. (2020). "MoF: Government spending efficiency is key to mitigate the economic repercussions of COVID-19", Ministry of Finance, UAE,

الدول العربية تمثل نحو 62 في المائة من العاملين في القطاع غير الرسمي الذي تعرض لفقدان كبير للوظائف.

كما زادت الجائحة من أوجه عدم المساواة في الدول العربية والتي كانت بالفعل قد سجلت مستويات مرتفعة في بعض الدول العربية قبل انتشار الجائحة. حيث زاد انتشار الفيروس من مستويات عدم عدالة توزيع الثروة في المنطقة التي كان لديها بالفعل وقبل انتشار الجائحة أعلى مستوى تفاوت في توزيع الثروة عالمياً¹⁸، حيث تحمل 90 في المائة من سكان الدول العربية من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط التبعات الأكبر للجائحة، في حين لم تتأثر كثيراً مستويات معيشة أعلى 10 في المائة من السكان البالغين، الذين يمتلكون 76 في المائة من الثروة بالجائحة، مما عمق من مستويات التفاوتات الحالية التي تشهدها الدول العربية.

يُلقي على عاتق السياسة المالية مسؤولية تقليل التفاوت في توزيع الدخل بناءً على الدور الكبير الذي تلعبه أدوات السياسة المالية المختلفة على صعيد جانبي الإيرادات والنفقات بشكل يقلل من مستويات عدم العدالة ويقلل مستويات التفاوت في توزيع الدخل ذلك بما يشمل:

- تصاعدية النظم الضريبية ورفع الحد الأدنى للإعفاء من ضريبة الدخل.
- دعم شبكات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق شموليتها.
- زيادة مستويات الإنفاق على تعزيز مستويات رأس المال البشري خاصة فيما يتعلق بالإنفاق على الصحة والتعليم.
- تبني تدخلات مالية موجهة لحفز نشاط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ برامج الأشغال العامة لاسيما في المناطق الريفية والواعدة بهدف تشجيع خلق الوظائف وتوليد الدخل.
- تبني برامج الدخل الأساسي المعمم Universal Basic Income مع استهداف دقيق للشرائح الأكثر احتياجاً للاستفادة من هذه البرامج.

الإبقاء على الوظائف وضمن أسواق عمل لائقة

أثرت جائحة كوفيد-19 على سبل عيش ما يقدر بنحو 1.3 مليار عامل يمثلون ما يقرب من نصف القوى العاملة في العالم، مما أدى إلى تضخيم عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية¹⁹. على مدار العصور السابقة يبقى الانخراط في العمل اللائق أهم

سياساتها المختلفة لتحقيق هذه الغايات. كما تتسع أيضاً لتشمل الأدوار المناطة بالمواطنين الذين يتعين عليهم المشاركة الإيجابية في تحقيق غايات هذا العقد من خلال العديد من الأدوار لعل من أهمها امتثالهم للضرائب المفروضة عليهم لتعزيز قدرة الحكومة على تلبية استحقاقات العقد الاجتماعي، إضافة إلى دور القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية (Corporate Social Responsibility).

في الواقع، يقع على عاتق السياسة المالية دوراً كبيراً في إطار هذا التحول وهو ما نوضحه في الأجزاء التالية:

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل أوجه عدم المساواة

يعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل أوجه عدم المساواة صلب أي عقد اجتماعي ناجح، فالفئات الضعيفة والهشة في أي مجتمع لن يمكن لها البقاء وتأمين سبل العيش الكريم بدون مؤازرة الدولة لها. وإذا كان ذلك هو الوضع في الحالات الاعتيادية، فإن تلك الفئات على وجه الخصوص تواجه تداعيات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه في أوقات الجوائح والأزمات وهو ما يستلزم تركيز الدولة على دعم هذه الفئات.

فبحسب تقديرات الأمم المتحدة، أدى انتشار الجائحة إلى زيادة في عدد الفقراء في الدول العربية بنحو 14.3 مليون نسمة ليبليغ العدد الإجمالي للفقراء نحو 115 مليون نسمة بما يمثل ربع سكان الدول العربية، ومعظم الزيادة في أعداد الفقراء التي حدثت في أعقاب الجائحة كانت مركزة في أوساط الطبقات المتوسطة وهو ما من شأنه أن يؤثر على التماسك الاجتماعي لهذه المجتمعات. من جهة أخرى، أدت الجائحة إلى ارتفاع في أعداد العاطلين عن العمل بلغ ذروته في الربع الثاني من عام 2020 (نحو 17.0 مليون وظيفة بدوام كامل)، فيما اسفرت في المجمل عن فقدان 5 ملايين وظيفة بدوام كامل في عام 2020. تحملت بعض الفئات دون غيرها العبء الاقتصادي والاجتماعي الأكبر للجائحة ممثلة في فئات الشباب والإناث وذوي الدخل المحدود والمتوسط، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والمهاجرين¹⁶. فعلى سبيل المثال، كان الشباب معرضون لفقدان الوظائف نتيجة للجائحة بخمسة أضعاف الفئات الأخرى. في حين أن المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأدنى في العالم بنسبة 25 في المائة، وأكثر من 39 في المائة من الشباب العربيات عاطلات عن العمل¹⁷. كما أن المرأة في

¹⁸ ESCWA estimates based on Forbes and Credit Swiss data.

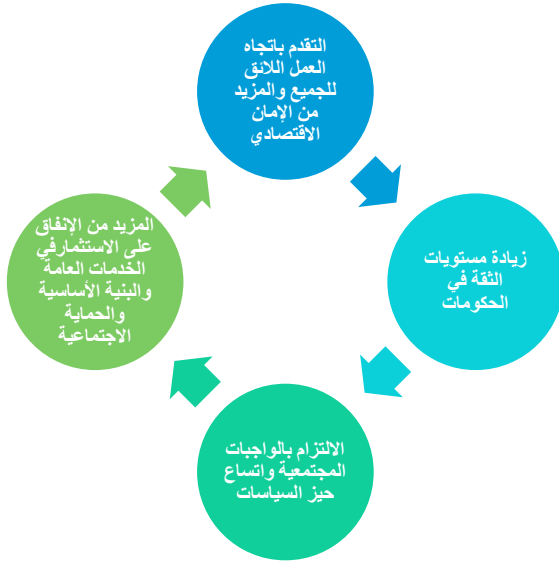
¹⁹ WEF, (2020). "Normal wasn't working" - John Kerry, Phillip Atiba Goff and others on the new social contract post-COVID", June.

¹⁶ UN, (2020). " The Impact of COVID-19 on the Arab Region An Opportunity to Build Back Better", Policy Brief, July.

¹⁷ ESCWA and the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women.

- فرض حد أدنى للأجور في القطاعين العام والخاص يكفل قدرة العاملين على الوفاء بضروريات الحياة.
- منح حوافز ضريبية للمشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة لاسيما في المناطق الريفية والفقيرة.
- تبني موازنة النوع (Gender Budget) في إطار مستهدفات لزيادة مستويات الإنفاق على التعليم والصحة للإناث وتمكينهن من النفاذ إلى أسواق العمل اللائقة.
- قيام الدول التي يتوفر لديها حيز مالي ملائم بمنح إعانات للبطالة وربط ذلك بالالتحاق ببرامج مهنية للاندماج في سوق العمل مستقبلاً.

شكل رقم (7)
العلاقة التبادلية ما بين العمل اللائق والعقد الاجتماعي القوي



Source: ILO adapted from Kidd and others (2020).

- دعم التعافي المستدام

لدى عدد من دول المنطقة قدرات مباشرة للتحويل نحو الاقتصاد المستدام وزيادة نصيب مصادر الطاقة النظيفة من مزيج الطاقة المستخدم. وقد خطت عدد من الدول العربية خطوات متقدمة في هذا الشأن مثل مصر والمغرب والأردن والعراق وفلسطين ولبنان التي وضعت السياسات والتشريعات اللازمة لتنفيذ عدد من مشروعات توليد الطاقة المتجددة بالاشتراك مع القطاع الخاص من خلال أنظمة البناء والتشغيل والتملك أو النقل لملكية الدولة بعد عدد محدد من السنوات Build, Operate, Own or Transfer (BOO/BOOT))

²¹ United Nations Secretary-General's Nelson Mandela Lecture, "Tackling the inequality pandemic: a new social contract for a new era".

غايات الانسان كونه يساهم في تعميق شعور المواطن بالانتماء، والهوية الاجتماعية، والارتباط المسؤول للفرد بالمجتمع، وهو ما يُعزز من قناعاته ورضائه وثقته بالحكومة وبالعقد الاجتماعي القائم بما يجعله مقبلاً على الوفاء بالتزاماته المجتمعية بما فيها سداد الضرائب، وبالتالي توسيع حيز السياسات المتاحة بما يمكن الحكومات من المزيد من الإنفاق على البنية الأساسية والخدمات العامة والحماية الاجتماعية وهو ما يدعم بدوره توفير المزيد من العمل اللائق في دائرة من العلاقة التبادلية القوية ما بين العمل اللائق وصلابة العقد الاجتماعي²⁰. في المقابل، يؤدي ارتفاع معدلات البطالة، وانتشار كافة أشكال العمل الهشة (العمالة غير الرسمية، العمالة الموسمية، العمل تحت ظروف غير آمنة، وغيرها من أشكال العمل غير اللائق، التمييز ضد بعض الفئات في أسواق العمل لاسيما الإناث، إلى إضعاف ثقة المواطن بالحكومة وضعف الإيرادات العامة ومحدودية قدرة الحكومة على الإنفاق الداعم للنمو، بالتالي تعميق أسواق العمل الهشة وغير المنظمة. لذلك يتطلب إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب جائحة كوفيد-19 كسر الحلقة المفرغة لانعدام الأمن وانخفاض الثقة وتقلص مساحة حيز السياسة. في هذا السياق، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد اجتماعي جديد "يدمج العمالة والتنمية المستدامة والحماية الاجتماعية، على أساس الحقوق والفرص المتساوية للجميع"²¹.

من المتوقع أن يكون للجائحة تداعيات طويلة المدى على أسواق العمل، كما ستدفع المزيد من الدول باتجاه ضمان أسواق لائقة للعمل. فالأزمات المختلفة التي مر بها العالم على مدار السنوات السابقة حفزت توجه الدول إلى تبني سياسات تستهدف حماية مصالح العمال، والحد من عدم المساواة وانعدام الأمن (مثال: تبني نظام الحماية الاجتماعية وتحديد الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة في أعقاب الكساد الكبير عام 1929، وإنشاء نظام الرعاية الصحية الشامل في المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية).

لذلك يتعين على واضعي السياسة المالية في الدول العربية تبني العديد من التدابير لضمان العمل اللائق، لعل من بينها:

- تبني تدابير على صعيد جانبي الموازنة لدمج القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي.
- تبني تحفيزات ضريبية وجمركية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في ضوء دورها في خلق الوظائف.

²⁰ United Nations, (2021). "A changing world of work: implications for the social contract", Economic and Social Department, Policy Brief, No. 94.

مصادر الطاقة صديقة البيئة. كما يمكن لأدوات المالية العامة أن تساهم في تشجيع مصادر إنتاج الطاقة النظيفة من خلال الحوافز الضريبية ومن خلال توجيه الإنفاق الرأسمالي لتنفيذ مشروعات للشراكة مع القطاع الخاص لزيادة نصيب مصادر الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة المستخدم.

- تحقيق التماسك الاجتماعي

أحد غايات العقد الاجتماعي التي يجب أن يكون للمالية العامة دوراً أساسياً في تحقيقها يتمثل في تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال تقوية وتوسيع نطاق شمولية شبكات الحماية الاجتماعية التي تعتبر من أهم دعائم تقوية قدرة المجتمع على مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية. فالدلائل تشير إلى أن الدول التي سجلت مستويات أسرع للتعافي الاقتصادي في أعقاب الجائحة وأداء اقتصادي أفضل من غيرها كانت الدول التي استثمرت في شبكات الحماية الاجتماعية²⁵.

عززت الجائحة من حاجة الدول العربية إلى إصلاح شبكات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق شموليتها لتشمل عدد أكبر من المستحقين. في هذا الإطار تشمل الجوانب التي يتعين التركيز عليها في هذا الإطار:

- تخصيص المزيد من الموارد لدعم الإنفاق على شبكات الحماية الاجتماعية من خلال الاستفادة من الوفورات المالية المتحققة من عدد من الإصلاحات المالية الأخرى لاسيما دعم الوقود.
- تحسين آليات استهداف الفئات الفقيرة بالاعتماد على قواعد البيانات القومية وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
- التحول من نظم الدعم العيني التي من شأنها تشويه طريقة توزيع الموارد الاقتصادية إلى نظم الدعم النقدي القائمة على آليات دقيقة للاستهداف.
- تبني نظم الدعم النقدي المشروط (Conditional Cash Transfer) لربط حصول المواطن بالدعم، بغايات قومية مثل تحسين مستويات التعليم والصحة والارتقاء برأس المال البشري، وكذلك بالانخراط في برامج للتدريب أو تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة لتغيير نظرة المجتمع إلى الإعانات الحكومية بما يساهم في المجمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

Projects). من المتوقع أن تتسارع هذه الجهود في المرحلة المقبلة في ظل تركيز الحكومات على دعم التعافي المستدام. ففي مصر على سبيل المثال، من المتوقع تنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة بالتعاون مع القطاع الخاص من شأنها زيادة قدرات التوليد الكهربائي بنسبة 78 في المائة بحلول عام 2030 لترتفع من 45.3 جيجاوات في عام 2018 إلى 80.6 جيجاوات في عام 2030⁽²²⁾. فيما يتوقع في تونس والمغرب، أن تساهم مصادر الطاقة المتجددة بنحو 37 في المائة و52 في المائة من قدرات التوليد الكهربائي المركبة بحلول عام 2030⁽²³⁾.

لا يقتصر الاهتمام بدعم التعافي المستدام على الدول العربية المستوردة للنفط وإنما اتسع نطاق ذلك في أعقاب الجائحة ليشمل أيضاً الدول العربية المُصدرة للنفط على رأسها كل من الإمارات والسعودية. حيث أعلنت السعودية عن اتجاهها لإقرار "مبادرة السعودية الخضراء"، و"مبادرة الشرق الأوسط الأخضر" اللتين سيجري إطلاقهما قريباً، وسترسمان توجه المملكة والمنطقة لدعم التعافي المستدام والمساهمة في تحقيق الأهداف العالمية لمكافحة أزمة تغير المناخ.

تلعب السياسة المالية على وجه الخصوص دوراً مهماً في إطار العقد الاجتماعي الذي يركز على دعم التعافي الاقتصادي والنمو صديق البيئة في الدول العربية خاصة في ضوء ارتفاع مستويات دعم الطاقة في الدول العربية إلى ما يقدر بنحو 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وبما يستنزف جانب مهم من الإنفاق العام في إطار برامج الدعم السلبي²⁴، ووجود العديد من الدلائل على تسرب هذا النوع من أنواع الدعم. فعلي سبيل المثال كان نحو 60 في المائة من دعم الطاقة في مصر يتوجه إلى الفئات غير المستحقة قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي (2016-2019).

على الرغم من توجه العديد من الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى إصلاح نظم دعم الطاقة من خلال تبني آلية التمير التلقائي للأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية (الإمارات، مصر، المغرب)، لا يزال دعم الطاقة يستنزف جانباً مهماً من الموازنات العامة في عدد من الدول العربية.

من شأن المضي قدماً في إصلاح نظم دعم الطاقة في عدد من الدول العربية أن يساعد على التسعير العادل للمنتجات النفطية ويضمن كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية ما بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وتشجيع الاستثمار في مجال

²⁴ UN, (2020). Op cit.

²⁵ WEF, (2020). "Normal wasn't working" - John Kerry, Phillip Atiba Goff and others on the new social contract post-COVID".

²² المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء، "تقرير حول التجربة المصرية لتنمية الطاقة المتجددة".

²³ المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وزارة الطاقة والتنمية المستدامة في المملكة المغربية تقرير Renewable Energy in Morocco: Large Scale Deployment

– تسريع التحول الرقمي والتحول نحو الحكومات الذكية

فرضت الجائحة على حكومات الدول العربية تحديات تتعلق بضرورة تسريع وتيرة التحول الرقمي على صعيد جانبي الموازنة العامة للدولة، وكذلك التحول إلى تقديم الخدمات العامة والحكومية إلكترونياً بما يشمل الانتقال في إطار العقد الاجتماعي الجديد إلى نظم التحصيل الضريبي الإلكتروني ورقمنة نظم المشتريات الحكومية والتحويلات الاجتماعية علاوة على التوسع في رقمنة خدمات التعليم والصحة والخدمات الحكومية. مما لا شك فيه أن التحول الرقمي أصبح ضرورة راهنة لضمان قدرة مؤسسات الدولة والقطاعات الاقتصادية المختلفة على مجابهة الصدمات الداخلية والخارجية.

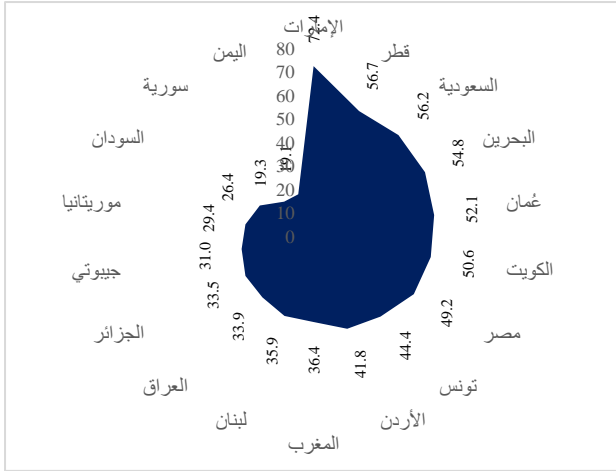
كما فرضت الجائحة أهمية تبني أنماط ومفاهيم جديدة لأدوات الحكومات التي يتعين أن تطور من طريقة تفاعلها مع احتياجات المواطنين وتفاعلها معها باتجاه التحول نحو الحكومات الذكية المتمركزة حول المواطن (Citizen-Centric Government). يعد التحول نحو الحكومة المتمركزة حول المواطن أحد أهم التوجهات العالمية حالياً لزيادة مستويات الكفاءة الحكومية.

فالحكومات المتمركزة نحو المواطن تركز على تصميم الحكومية بما يتلاءم مع التطور المستمر في احتياجات المستخدمين النهائيين وتفضيلاتهم من خلال الأخذ في الاعتبار لكامل مراحل تجربة المستخدم²⁶. وتستعين في هذا الإطار بالتقنيات التي ظهرت في إطار الثورة الصناعية الرابعة مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي، والبيانات الكبيرة، وأترنت الأشياء، والهوية البيومترية في سبيل الارتقاء بالقيمة المضافة للخدمات الحكومية وزيادة مستويات استفادة الحكومات العربية من هذه التقنيات التي تتباين من دولة عربية إلى أخرى بحسب مؤشر جاهزية الحكومات العربية للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

لا يقتصر دور المالية العامة في هذا الإطار على ما سبق فقط وإنما يمتد كذلك لدعم الأنشطة المتضمنة في إطار الاقتصاد الرقمي من خلال منح الحوافز والإعفاءات الضريبية وغيرها من التدخلات الأخرى على صعيد المالية العامة الداعمة لهذه النوعية من الأنشطة.

شكل رقم (8)

مدى جاهزية الحكومات العربية للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي (الدرجة من 100 نقطة بما يعني أقصى مستويات الجاهزية)



Source: Oxford Insight and International Development Center, (2020). “Government AI Readiness Index?”.

– الحوكمة والنزاهة والشفافية كإطار يجمع المواطن بمؤسسات الدولة

لطالما أكدت العديد من الدراسات قبل جائحة كورونا أهمية الإصلاحات المؤسسية التي تستهدف زيادة مستويات حوكمة ونزاهة وشفافية مؤسسات الدولة المختلفة كأساس لتعزيز الثقة ما بين المواطن والدولة. وقد زادت أهمية هذه الإصلاحات أكثر من أي وقت مضى في أعقاب انتشار الجائحة التي اختبرت قدرة الأنظمة الصحية ومؤسسات الدولة على الاستجابة القصوى للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. وهو ما نجحت فيه عدد من الحكومات العربية التي ركزت خلال العقود الماضية على الاستثمار في تقديم أفضل مستوى من الخدمات العامة والتحول نحو أطر الحكومات الإلكترونية، فيما واجهت حكومات أخرى تحديات كبيرة خاصة فيما يتعلق بقدرتها على الاستمرار في تقديم خدمات التعليم والصحة لمواطنيها بالجاهزية الملائمة.

بناءً عليه، لا بد من اقتناص الفرص التي يوفرها انتشار الجائحة للإسراع بتبني إصلاحات مؤسسية طال انتظارها في عدد من الدول العربية بهدف حماية الفئات الضعيفة والهشة. تبدو أهمية استجابة الموازنة العامة لهذه الإصلاحات من خلال الالتزام بشفافية الموازنة العامة للدولة وصياغة الأطر المالية في إطار عملية تشاركية تجمع بين كافة الأطراف الفاعلة. علاوة على ما سبق، تبدو أيضاً أهمية وضرورة التحول نحو موازنة

²⁶ Govtech, “Building a Foundation for Citizen-Centric Government Design”.

البرامج والأداء التي تتيح تخصيص الموارد العامة للدولة إلى أوجه الإنفاق التي من شأنها تحسين مستويات معيشة ورفاهية المواطنين ومساءلة الجهات المعنية عن التنفيذ وفق مؤشرات أداء محددة متفق عليها بما يجعل المواطن على فئاعة بالتوجهات الحكومية وأولويات الإنفاق العام.

- التركيز على المزيد من إشراك القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات تحقق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في إطار المسؤولية المجتمعية

أكدت الجائحة أهمية الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص لدعم التعافي الاقتصادي وتحقيق الأولويات القومية التي لا بد أن تجتمع مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال على تحقيقها في إطار المسؤولية المجتمعية التي يجب أن تلتزم بها هذه الشركات. وقد حفزت الجائحة من هذا الاتجاه حيث شاركت مؤسسات الأعمال في ضخ أموال في صناديق خصصت لدعم التعافي.

ففي المغرب وفي إطار حرص الحكومة على التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، قامت وزارة المالية بحشد الموارد الحكومية والخاصة لإنشاء "الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا" الذي تقدر مساهمة الدولة به بنحو 15 مليار درهم مغربي (حوالي 1.6 مليار دولار أمريكي)، وبحيث يتم إعفاء المؤسسات المشاركة في هذا الصندوق من الضرائب. ومن أجل دعم جهود وزارة الصحة لمكافحة وباء "كوفيد-19"، أنشأ البنك المركزي العراقي صندوقاً لجمع التبرعات من المؤسسات المالية بتبرعات أولية بقيمة 37 مليون دولار من بينها 20 مليون دولار من البنك المركزي العراقي و5 ملايين دولار من بنك التجارة العراقي. من جانب آخر، لمصر تجربة في مشاركة مؤسسات القطاع الخاص من خلال صندوق "تحيا مصر" لتوفير موارد مالية لتمكين الحكومة من الإنفاق على عدد من المشروعات الداعمة لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية بخلاف مساهمة شركات القطاع في تنفيذ مشروعات الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل مع الحكومة للقضاء على العشوائيات وتأسيس مجتمعات عمرانية توفر الحياة اللائقة للمواطنين.

هذا الاتجاه نحو مشاركة القطاع الخاص في تحقيق غايات العقد الاجتماعي قد تعزز في أعقاب جائحة كوفيد-19، فعلى سبيل المثال، أشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن مؤسسات الأعمال تتواجد لثلاث أسباب رئيسة تتمثل في: إدارة

الأعمال بشكل جيد؛ الاستجابة لاحتياجات مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المحرومين؛ والمساهمة الإيجابية في المجتمع، وهو ما يجب أن يتم في إطار تدخلات أكثر استدامة تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً⁽²⁷⁾. من شأن تكثيف المبادرات من أجل إشراك القطاع الخاص مع الحكومة لبلوغ الغايات الاقتصادية والاجتماعية أن يساعد على ضمان التماسك الاجتماعي وزيادة مصداقية العقد الاجتماعي.

- تحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية ركيزة أساسية لتمكين الحكومات من تلبية طموحات المواطنين بإطار العقد الاجتماعي

كافة التدخلات التي تم الإشارة إليها تحتاج إلى توفر موارد مالية لتمكين الحكومة من الإنفاق على الخدمات العامة ومشروعات البنية الأساسية وضمان العمل اللائق وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية. لعل التحدي الأبرز في هذا السياق يتمثل في كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها الجائحة والتي أثرت على قدرة الحكومات على توفير الموارد المالية. لكن رغم ذلك لا تزال هناك دلائل على وجود قنوات وآليات من شأنها تعزيز قدرة السياسة المالية على توفير الموارد المالية اللازمة في هذا الإطار لعل من بينها على سبيل المثال:

- مواصلة إصلاحات زيادة وتنوع مصادر الإيرادات العامة: من خلال التركيز على توسيع القاعدة الضريبية وتقليل مستويات التهرب وزيادة مستويات الامتثال الضريبي، من خلال تبني العديد من الإصلاحات في هذا الإطار على رأسها التحول نحو التحصيل الضريبي الإلكتروني والدلائل الحالية في عدد من الدول العربية يشير إلى أن هذا التحول ساهم في زيادة في مستويات القاعدة الضريبية بما يتراوح بين 15 و32 في المائة في عدد من الدول العربية. كذلك يمكن من خلال آليات الاقتصاد السلوكي تبني إصلاحات بسيطة مثل تذكير الممولين بسداد الضرائب المستحقة عليهم وحثهم على ذلك من خلال إرسال رسائل نصية على هواتفهم الجواله لزيادة مستويات الامتثال والحصيله الضريبية.

في بريطانيا، على سبيل المثال، استخدم فريق الرؤى السلوكية في المملكة المتحدة الرسائل القائمة على المعايير الاجتماعية نصها: (9 من كل 10 أشخاص في لندن يدفعون ضرائبهم في الوقت المحدد)، وهو ما ساهم في زيادة مستويات الامتثال بنسبة 15 في المائة⁽²⁸⁾. كذلك

²⁸ عبد الكريم قندوز، (2021). "استخدام الاقتصاد السلوكي في دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب إقليمية ودولية"، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد (19).

²⁷ McKinsey & Company, (2021). "The COVID-19 crisis has revitalized the social contract. For how long?", Jan.

- **تبني إصلاحات كفؤة لإدارة الدين العام**
يستلزم تقوية الحيز المالي تركيز السياسة المالية على الإدارة الرشيدة للدين العام وتطوير أسواق إصدارات الدين بالعملية المحلية بما يساهم في تقليل مخاطر تزايد الاعتماد على المديونية لتقليل من أعبائها على الموازنة العامة للدولة. لعل أبرز الإصلاحات المطلوبة في هذا الإطار صياغة استراتيجية متوسطة المدى للدين العام تتضمن مستهدفات قومية لضمان الاستدامة المالية في المدى المتوسط بما يأخذ في الاعتبار كافة التوقعات الاقتصادية المحلية والدولية. كما يتعين في هذا الإطار في حالة بعض الدول العربية تبني القواعد المالية التي تقضي بوضع سقف محدد على مستويات الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وحدود قصوى لهيكلية الدين العام من حيث الأجل والعملات وتوزيع الدين العام ما بين المصادر المحلية والداخلية إلى غيرها من الاعتبارات الاحترازية الأخرى التي تضمن وجود حيز مالي يمكن الحكومات العربية من توفير موارد مالية توجه لتحقيق غايات العقد الاجتماعي.

قائمة المصادر باللغة العربية:

- ابن خلدون، (1377). "مقدمة ابن خلدون".
- البنك الدولي، "قاعدة البيانات".
- المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ووزارة الطاقة والتنمية المستدامة في المملكة المغربية تقرير بعنوان Renewable Energy in Morocco: Large Scale Deployment
- المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء، "تقرير حول التجربة المصرية لتنمية الطاقة المتجددة".
- حازم الببلاوي، (1998). "دور الدولة في الاقتصاد"، دار الشروق، الطبعة الأولى.
- دستور مصر، (2013). "المادة التاسعة عشرة".
- سيرج، كينزي، (2020). "تأثيرات فيروس كورونا على القطاع غير الرسمي والفقر"، المركز المصري للفكر والدراسات الاقتصادية، مايو.
- صندوق النقد العربي، "قاعدة البيانات".
- عبد الكريم قندوز، (2021). "استخدام الاقتصاد السلوكي في دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب إقليمية ودولية"، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد (19).
- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، (2020). "عملية الدعم المؤقت للأسر العاملة في القطاع غير المهيكلة المتضررة من فيروس كورونا : 2020/03/29".

يبدو من الأهمية بمكان مواصلة جهود التنوع الاقتصادي لتأسيس المزيد من المشروعات التي من شأنها خلق الناتج وتوفير عدد أكبر من الوظائف وبالتالي توسيع الطاقة الضريبية.

علاوة على ما سبق، فكما تضررت بعض القطاعات الاقتصادية دون غيرها بشكل أكبر من تبعات الجائحة على غرار قطاع السياحة والفنادق والطيران، هناك قطاعات أخرى استفادت منها، يأتي على رأسها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات التي حققت أرباحاً قياسية في العديد من دول العالم، فمن ثم يمكن اللجوء إلى فرض معدلات ضريبية أعلى على شركات هذا القطاع لتمويل الموازنة العامة للدولة. كما يمكن كذلك اللجوء إلى ضرائب الثروة والممتلكات لزيادة مستوى الإيرادات الضريبية المُحصلة.

- ضبط وترشيد الإنفاق العام الجاري ورفع كفاءة الإنفاق العام الرأسمالي:

تعاني الموازنات العامة في العديد من الدول العربية من جمود جانب النفقات العامة نتيجة ارتفاع قيمة بند الأجور والتحويلات الاجتماعية وفوائد الدين العام. من ثم هناك أهمية لضبط وترشيد جانب النفقات العامة من خلال ترشيد الإنفاق الجاري لاسيما بنود الإنفاق غير الضرورية وغير ذات الصلة الكبيرة بحفز الناتج والتشغيل على غرار نفقات السفر والمؤتمرات والتدريب في ظل آليات العمل وبناء القدرات عن بعد. كما أن هناك ضرورة لتبني عدد من الدول العربية لقواعد مالية (Fiscal Rules) يتم من خلالها الالتزام بسقف محددة سواءً للإنفاق الجاري أو العجزات أو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن تجاوزها حتى لا تتصاعد مستويات العجز والمديونية العامة ويصبح من الصعب ضمان الاستدامة المالية وعدم تمكّن الحكومة من تلبية استحقاقات العقد الاجتماعي.

كذلك من الضروري التركيز على زيادة مستويات كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتوجيهه الدقيق للمشروعات التي من شأنها معالجة الاختناقات في جانب العرض المحلي وزيادة الناتج وفرص العمل. كما يتكامل مع ذلك بذل مساعي حديثة لضمان شفافية ونزاهة نظم المشتريات العامة وضبط الإنفاق على بند الأجور العامة وربطه بالزيادة في معدلات الإنتاجية أو بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على غرار توجه الدول العربية مؤخراً في سياق تنفيذ إصلاحات نظم الخدمة المدنية (29).

²⁹ صندوق النقد العربي، (2018). "تقرير نافذة على طريق الإصلاح: إصلاحات نظم الخدمة المدنية في الدول العربية"، العدد الأول.

قائمة المصادر باللغة الإنجليزية:

- ILO, (2021). "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition Updated estimates and analysis."
- International Institute of Finance, (2021). "Global Debt Monitor", Feb .
- Khoori, Y. (2020). "MoF: Government spending efficiency is key to mitigate the economic repercussions of COVID-19", Ministry of Finance, UAE,
- Mckinsey & Company, (2021)." The COVID-19 crisis has revitalized the social contract. For how long?", Jan.
- WEF, (2020). "'Normal wasn't working' - John Kerry, Phillip Atiba Goff and others on the new social contract post-COVID", June.
- United Nations, (2021). "A changing world of work: implications for the social contract", Economic and Social Department, Policy Brief, No. 94.
- United Nations Secretary-General's Nelson Mandela Lecture, "Tackling the inequality pandemic: a new social contract for a new era".

للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:

www.amf.org.ae

صدر من هذه السلسلة:

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقمنة المالية العامة (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العدالة الضريبية (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن القضاء السيبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).
- العدد الثامن: الاستثمار المؤثر (نوفمبر 2019).
- العدد التاسع: العبء الضريبي (ديسمبر 2019).
- العدد العاشر: الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الدول العربية (يناير 2020).
- العدد الحادي عشر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية (فبراير 2020).
- العدد الثاني عشر: حزم التحفيز المتبنية في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (أبريل 2020).
- العدد الثالث عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران وسياسات دعم التعافي في الدول العربية (مايو 2020).
- العدد الرابع عشر: مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (يونيو 2020).
- العدد الخامس عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي (يوليو 2020).
- العدد السادس عشر: حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية (سبتمبر 2020).
- العدد السابع عشر: الشمول المالي الرقمي (ديسمبر 2020).
- العدد الثامن عشر: دور الشمول المالي في تمكين المرأة (يناير 2021).
- العدد التاسع عشر: استخدام الاقتصاد السلوكي في دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب إقليمية ودولية (أبريل 2021).
- العدد العشرون: نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العامة (يونيو 2021).